الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان تدين بشدة استمرار الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان المكفولة للسجناء والمعتقلين الفلسطينيين من قبل قوة الاحتلال الإسرائيلية وتحث المجتمع الدولي على التدخل لإنهاء هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

جدة، في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢: أعربت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (الهيئة) لمنظمة التعاون الإسلامي (المنظمة) عن إدانتها الشديدة للممارسات الوحشية التي تقوم بها سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين الأبرياء، ولا سيما السجناء وأسرهم. وقد شجع صمت المجتمع الدولي، السلطة القائمة بالاحتلال، على الاستمرار في جرائمها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وشددت الهيئة أن غياب الإجراءات المجدية التي يجب اتخاذها من قبل المجتمع الدولي لإنهاء هذه الانتهاكات يؤدي إلى الإفلات من العقاب وتعزيز نظام التجريد والحرمان من الحريات الأساسية الذي يقبع تحته الشعب الفلسطيني، وفقا لما صممته سلطة الاحتلال الإسرائيلي بشكل ممنهج.

وبمناسبة أعمال الدورة العادية العشرين التي اختتمت مؤخراً، ناقشت الهيئة وضعية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأعربت عن إدانتها الشديدة لاستمرار الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك في تجاهل تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، أجرت الهيئة حوارًا تفاعليًا مع مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بوضعية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيدة فرانشيسكا ألبان، التي وصفت الأرض الفلسطينية المحتلة بأنها تمثل بقعة مركزة للانتهاكات، حيث يتم تعطيل ممارسة حقوق الإنسان وانتهاكها بشكل صارخ. كما تفاعلت الهيئة مع رئيس هيئة شؤون الأسرى و المحررين الفلسطينيين والمحررين، اللواء قدري أبو بكر، الذي أطلع الهيئة على وضع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والانتهاكات المتعددة الأبعاد لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في حق السجناء وأسرهم وحتى المحررين، علما أنهم محرومون من الخدمات الأساسية الضرورية لتأمين سبل العيش، وذلك على أساس قوانين صارمة، مثل رفض التصاريح الإدارية

والحصول على الخدمات المالية الأساسية والقيود المفروضة على التنقل على السجناء حتى بعد إنتهاء اعتقالهم.

وبالإضافة إلى التدابير التي تنفذها السلطات الإسرائيلية ضد السجناء البالغين، فقد عبرت الهيئة عن صدمتها من الإجراءات المروعة التي تتخذها قوات الاحتلال الإسرائيلي لفرض الإقامة الجبرية على الأطفال الفلسطينيين الذين تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات. حيث يجبر هذا الإجراء الآباء على حبس أطفالهم في المنازل تحت التهديد بالغرامات ومصادرة مساكنهم في حالة العجز عن دفع تلك الغرامات. وعلاوة على ذلك، أعربت الهيئة عن إدانتها للممارسات الإدارية الإسرائيلية التي تعرض النساء والفتيات الفلسطينيات لصدمات بدنية ونفسية شديدة ومصاعب اقتصادية، والاحتجاز الإداري لأفراد الأسرة، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، والمضايقات الروتينية من قبل المستوطنين الإسرائيليين.

وفي المناقشات التي جرت خلال أعمال دورتها العادية العشرين، أعربت الهيئة عن بالغ قلقها إزاء تفاقم وضعية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجددة التأكيد على دعمها الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف المكفولة للشعب الفلسطيني، وعقدت العزم على مواصلة جهود التوعية بشأن تزايد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في جميع المحافل الدولية ذات الصلة.

وعلى وجه الخصوص، حثت الهيئة بشدة كافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز جهودها في الأمم المتحدة للضغط من أجل تحميل إسرائيل مسؤولياتها على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها، وذلك على أساس القانون الدولي، كما جددت التأكيد على ضرورة توحيد مواقف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أثناء التصويت على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية لمواجهة تزايد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الأساسية المكفولة للشعب الفلسطيني. وفي سياق متصل، أعربت الهيئة عن ترحيبها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمد أخيرا بشأن «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير»، حيث يشدد القرار على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل فوري، وتحقيق تسوية سلمية دائمة على أساس الإطار المرجعي ذي الصلة للأمم المتحدة، بما في ذلك مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق الصادرة عن المجموعة الرباعية من أجل الوصول

إلى حل قائم على أساس الدولتين. وعليه، عبرت الهيئة عن تأييدها الكامل للقرار المعتمد، الذي يشدد كذلك على "ضرورة احترام وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة وسلامتها الإقليمية، بما فيها القدس الشرقية"، كما حث نفس القرار الأمم المتحدة وكافة دول العالم على "مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته في تحقيق الإعمال السريع لحقه في تقرير المصير".

وإذ تعيد الهيئة التأكيد على دعمها الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف المكفولة للشعب الفلسطيني، فقد عقدت العزم على تعزيز التعاون مع مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وذلك من أجل إذكاء التوعية بخصوص مسألة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما حثت الهيئة المجتمع الدولي لحقوق الإنسان على دعم التحقيق الدولي، بما في ذلك من قبل المحكمة الجنائية الدولية، في جرائم الحرب التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية، سعيا لإنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلية على انتهاكاتها الطويلة الأمد ضد الفلسطينيين الأبرياء في جميع المحافل الدولية ذات الصلة.

****

وللمزيد من المعلومات، يرجى تصفح الموقع الإلكتروني للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان: www.oic-iphrc.org